



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

محاضرة يوسف الصايغ التتموية

**التنمية العربية العصرية:  
من التبعية إلى الاعتماد على النفس**

المحاضر:

البروفسور عاطف قبرصي

2016

## التنمية العربية العصرية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس

### مقدمة

أود بادئ الأمر أن أسجل اعتزازي الشديد أن أكون بينكم في فلسطين الحبيبة، وبين هذا الجمع من الزملاء والأصدقاء والأخوة والأخوات.. وأن أشكر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) على دعوته الكريمة، وإتاحة الفرصة لي أن أدفع عربوناً بسيطاً لدين كبير للدكتور يوسف الصايغ في ذمتي، وهو الذي علمني بالقُدوة محبة العلم والاقتصاد والبحث العلمي، والالتزام بقضية الوطن، وتسخير العلم والمعرفة والجهد للدفاع عن كرامته، وتمكين الإنسان العربي من تفجير طاقاته، وتوسيع دائرة خياراته، وإتاحة الفرصة أمامه لحياة كريمة تفي بمتطلباته واحتياجاته دون أن يقف الجوع أو المرض أو الاضطهاد عائقاً أمامه.

في أوائل التسعينات، كتب الدكتور يوسف كتابه الشهير بالعنوان العريض للمحاضرة محمداً جملة من الاشتراطات التي لا بد من توافرها لنجاح العرب من حالة العائر إلى الاعتماد الجماعي على النفس كعلاج مضاد للتبعية والتخلف. وتكمن هذه الاشتراطات على حاجة المجتمع إلى تحرير نفسه من فلسفة ومضمون النموذج النيوكلاسيكي، وكذلك السيوسولوجي للتنمية والوصفات الجاهزة والايديولوجيات الغربية. واعتبر هذا التحرير ضرورة لتحقيق تمازج منسجم في عملية صهر قيم التحديث والقيم المتضمنة في العودة إلى الجذور التي تألفت في عصرها الذهبي في بغداد والأندلس باعتماد المنطق والمعرفة والعلوم كأسس وركائز متينة للتنمية وفق مسار ملائم لظروف وأوضاع الوطن. وفي ظل فهم القدرات العربية بمعناها الحركي المتطور، وفي الحاجة إلى تبني منظور قومي في الرؤية المفهومية للتنمية وفي تعميمها والسعي إليها برشدانية وعزم وسلامة في الرؤية والتحليل. وسيفي ذلك كله دون بلوغ الغاية ما لم يتوفر شرط الاستقلال من الاحتلال، وشرط المشاركة الشعبية الواسعة في الاقتصاد والسياسة، وشرط دفع العدالة الاجتماعية إلى مرتبة مرضية، وبناء المؤسسات الضامنة لهذه الأهداف والأساليب.

انطلق الدكتور يوسف من أطروحة بسيطة مؤداها أن التنمية العربية في محصلة التحليل، اتسمت بقصور فاضح وخطير، خاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وما تلاه، وحتى مع الاعتراف بالإنجازات التنموية الجديرة بالتسجيل والتي تحققت في بعض المجالات، خاصة فيما يتعلق في البنى التحتية، وفي ارتفاع معدلات التعليم والانتساب في المدارس، وانخفاض معدلات الفقر المدقع، لازال القصور سمة غالبية على التنمية العربية، بالرغم من الآمال العريضة التي علفت عليها والجهود الكثيفة التي بذلت في سبيلها والموارد الاستثمارية الضخمة التي وجهت إليها بقطع النظر عن هوية الانساق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي اعتمدها مختلف الأقطار العربية إطاراً ووعاءً لبنائها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وسكة لمساراتها التنموية.

لقد نسب الدكتور يوسف هذا القصور الكمي والنوعي إلى عدد من العوامل والأسباب الرئيسية التي فضل تفحصها على المستوى العربي دون الدخول بالتفاصيل والاختلافات القطرية مضطراً للتعميم مع ما في هذا من ظلم لعدد من الأقطار التي حققت أداء أفضل من المتوسط وتضخيماً لأداء الأقطار التي لم تبلغ المستوى المتوسط.

إن المؤشرات المعتمدة تشير بوضوح، أن التنمية العربية تمر بأزمة عميقة... بمختلف جوانبها، منظوراً ونماذجاً وهيكلية واليات ومؤسست، وبالتالي أداءً ونتائجاً واطراداً.

لكن فضلنا أن نعود إلى المنطلق الأساسي، وهو منظور شمولي للتنمية يتطلب مقاربات من منطلقات سياسية واجتماعية وثقافية وتاريخية إلى جانب المقاربة الاقتصادية/التقانية؛ فالثروة العربية الحقيقية وأمل الوطن يكمن في شعوبها، نساءها ورجالها وأطفالها، فالشعوب هي الثروة الحقيقية الفعلية القابلة للتجدد؛ فالإنسان هو صانع التنمية والمستفيد منها (فاعلمها ونتاجها معاً).

فالتحليل يأخذ في الاعتبار - صراحة أو ضمناً - العوامل الموضوعية الخارجية إلى جانب العوامل الذاتية الداخلية التي تضافرت في إنتاج القصور التنموي بالماضي، وكذلك هاجس المستقبل. لكن على أهمية هذه العوامل تبقى المشكلة الأساسية تحليل الأسباب والمسببات لقصور التنمية وربطها هذه الأسباب ببعضها البعض.

لابد أولاً من الانطلاق من ماهية ومضامين التنمية. فالتنمية في رأي الدكتور يوسف هي عملية تراكمية متصلة، تتكون من جملة تبدلات سياسية واجتماعية واقتصادية/تقانية تتشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة، عملية تنطلق من رؤية ذاتية تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع وتمكينها من توفير مستوى لائق من المعيشة للمواطنين في إطار من الأمن والاستقرار الطوعيين، ومن الطمأنينة. يؤكد هذا التوصيف على حركية المسار التنموي وانه ذو طبيعة تراكمية، وهنا تتضح أهمية اضطراب التنمية إذ لا يصح الاكتفاء بطفرة تنموية عابرة، والتركيز على دور قدرات المجتمع والاقتصاد، فهو للتأكيد على وجوب أن يكون تحرك التنمية داخلياً وذاتياً، وهذا ينطوي ضمناً على أهمية إستراتيجية الاعتماد على النفس والخلاص من التبعية.

فلا بد لكل ذلك من مناخ سياسي مؤات يقوم على المشاركة السياسية ذات القاعدة الواسعة وممارسة الحرية، واحترام حقوق الإنسان بحيث يحفز هذا المناخ المواطنين على الالتزام بموجبات التنمية وأعبائها، حيث الالتزام يتم عندما يستفيد صانعو التنمية من ثمارها.

ومن البديهي هنا، أن التنمية والاحتلال والاضطهاد ضدان لا يلتقيان، فالاحتلال يلغي ويشوه التنمية ويعطلها، فالتنمية في التعريف الحديث لها هي صنو الحرية، فلا تنمية بدون حرية، ولا حرية بدون تنمية Amratya Sen

لقد تسلل العرب إلى الألفية الثالثة دون الحاجة إلى إعادة هيكلة اقتصاداتهم أو إصلاحها، معتمدين في ذلك على الربيع الهائل الذي وفرته العائدات النفطية. غير أن الاقتصاد المعولم واعتماده المفرط على التقانة والإبداع، لن يترك للعرب من خيار غير خيار التكيف والتصدي للتحديات أو مواجهة احتمال التخلف عن الركب ما بقيت اقتصاداتهم مرهونة بأسعار المواد الطبيعية الناضبة ومتقاعسة عن الارتكاز على الرأسمال الإنساني، وعلى قدرات المواطن العربي في تفعيل عملية التنمية وإطرادها.

هنالك عدة إشكاليات لا بد من معالجتها. إذ أن معظم أوجه القصور من مؤشرات كمية أو نوعية يمكن اعتبارها في الوقت نفسه على أنها نتائج لهذا القصور، أو أسباب له. فهناك ازدواجية وظيفية لطبيعة أوجه القصور. كما أن هناك مشكلة في فصل الكم عن النوع، وهناك تداخل كبير بين أوجه القصور الكمية والنوعية. كما أن هنالك تداخل كبير بين العوامل الخارجية والداخلية، بحيث يصعب على الباحث الجدي أن يفرق أو أن يفصل الواحد عن الآخر.

فأي تعميم هنا هو من باب التوصيف وليس التحليل. في محصلة الأمر، هناك هرمية تجمع بين هذه المؤشرات وأسبابها. نبدأ ببعض المؤشرات الكمية للدلالة على أوجه القصور، وبشكل مقتضب لأن الأهم هو ربطها بالأسباب وبالعوائق والتحليل الصحيح، لأن معرفة الأسباب هي المدخل الأساسي للخروج من الأزمة ولمعرفة، وتحديد سبل النجاح ودفع عجلة التنمية العربية إلى الأمام على سكة سالمة مضمونة.

### المؤشرات الكمية للقصور التنموي العربي، هي:

أولاً: تندي معدلات النمو، بحيث أن الدخل الفردي الفعلي لم ينمو بأكثر من 1.7% في السنة، بحيث أن المنطقة العربية لم تتمكن من مضاعفة دخلها الفردي إلا بعد 37 عاماً، أي من عام 1973 إلى عام 2010. فبالنسبة إلى الدخل الفردي في بلاد OECD كان معدل الدخل الفردي العربي يشكل 15% في عام 1980، وهبط إلى أقل من 9% في عام 2012، بينما كان معدل الدخل الفردي في جنوب شرقي آسيا بنفس مستوى الدخل الفردي العربي في أوائل 1970، ولكن أصبح اليوم يشكل 18% من OECD، وبالنسبة إلى كوريا الجنوبية، فإن معدل دخلها الفردي أصبح 58% من OECD في عام 2010، بينما كان 13% في عام 1960.

ثانياً: تبقى الصفة الغالبة على التنمية العربية والاقتصادات العربية اعتمادها المفرط على النفط، فمساهمة النفط في الناتج الإجمالي في الكويت لازال 53%، وفي العراق 41.4%، أما في السعودية فهو 38.7%. هذه النسب هي المساهمة المباشرة (Direct)، أما إذا حسبنا هذه النسب مع إدخال الاعتماد غير المباشر، لوجدناها تصل إلى أرقام عالية جداً تتعدى 80%. ليست هناك أي منطقة في العالم تعتمد على المصادر الطبيعية أكثر من المنطقة العربية، فالنفط الناضب والثروة غير المتجددة يقابلها شحة في المياه أكثر خطورة من الاعتماد المفرط على النفط. كما أن هناك ارتباطاً مباشراً بين النفط والمياه، إذ أن المياه في الخليج العربي تعتمد على الطاقة لتحليتها، بحيث أن المنطقة ستحتاج مستقبلاً إلى 50% من نفطها أو غازها لتحلية كمية المياه المطلوبة. هذا ويحدد البنك الدولي خط الفقر في المياه بألف متر مكعب للفرد بالسنة، وهناك 20 دولة تتوفر المياه لديها بأقل من هذا الخط، و15 دولة من 20 هي في منطقتنا.

المياه والنفط لا يختطان إلا عند العرب، ولهذا الاختلاط مترتبات خطيرة ومعقدة ومعوقة للتنمية، فشحة المياه تكشف ثغرة كبيرة في الأمن الغذائي العربي، إذ أن المنطقة تستورد غذاءها بكميات كبيرة من الخارج، وأمنها الغذائي مرهون بالفائض المالي الذي يوفره النفط، حتى أن بعض المحللين يعتبرون عدم تجدد المياه العربية مربوط بالعلاقة الصارمة بين النفط والغذاء. كما أن هناك من اعتبر أن اليابان دولة متشائنة مع العرب (Riparian)، لأن شحة المياه في شط العرب تمنع السفن الشاحنة للنفط الكبيرة من الدخول إلى مرافئ النفط في شمال الخليج العربي.

زد على ذلك، أن 85% من المياه العربية هي مياه مشتركة (Shared Water)، وأن معظم الدول التي تشاركنا مياهنا، استعملت قدرتها وكفاءتها العسكرية لتحويل حصص كبيرة كانت لنا فأخذتها عنوة، لأن ميزان القوى تغلب على ميزان العدالة والمنفعة (Balance of Power trumped Balance of Interest).

الدكتور يوسف وأنا أشاركه في هذا الرأي، اعتبر النفط العربي المكنم الرئيسي لمشاكلنا التنموية والإستراتيجية. وذلك لأسباب عديدة منها:

1. حصة المنطقة العربية من الخزين النفطي تفوق عن 75% من الخزين الدولي.

2. الكلفة الحدية لإنتاج برميل واحد من النفط العربي هي أدنى من أي تكلفة في أي منطقة أخرى، حتى اليوم هذه الكلفة هي أقل من \$10 دولارات للبرميل، وحتى أن هذا الرقم مغالاً به.

- أ. آبار كبيرة جداً تبلغ مساحتها مئات الكيلومترات.
- ب. أكثرها تحت أراضي رملية.
- ت. أكثرها على أعماق بسيطة.
- ث. معظمها قريب من المياه.
- ج. المنظومة القانونية للملكية يعطي معظم هذه الثروة للدولة ويحولها لاستخراجه بالشكل الأفضل.

كما وأن وفرة النفط كسلعة تزوج مع فائض مالي كبير طالما أن كلفة الإنتاج أقل بكثير من سعر النفط. فقد دخلت على منطقتنا فوائض كبيرة تجاوزت 4 تريليون دولار.

إن الفارق الكبير بين كثافة تواجد النفط في منطقتنا، وكثافة استعماله في مناطق أخرى، رفع من أهمية هذا المصدر وأوجد وأوجب تنافساً كبيراً بين المستهلكين لضمان حصصهم أو تجبير القرار النفطي لمصلحتهم، فالدكتور نعوم تشومسكي Naom Chomsky أفاض في دلالته على أن الأميركيين يعتبرون العربي مجرد نواطير على نفطهم، وأن النفط العربي كان وليدة ظاهرة عشوائية وضعته جغرافيا في أرضهم بينما هو نفط أميركي، يملكه الأميركيون ولهم القرار الفاصل في استعماله.

بالإضافة إلى هذا الفاصل الاستراتيجي بين المنتجين والمستهلكين، فهناك صراع فاضح على استحواذ القسط الأكبر من الفائض المالي العربي وربطه بالدولار الأمريكي، إذ شكلت هذه الفوائض الركيزة المثبتة لسعر الدولار عالمياً.

أظن أن جميعكم يذكر الدولار الأوروبي (Euro Dollar)، إذ تمكنت أوروبا واليابان من تجميع فوائض بالدولار تعدت التريليون دولار، بينما كانت أميركا تقاتل في آسيا الشرقية والجنوبية في فيتنام وكمبوديا في الستينات وأوائل السبعينات. جاء ارتفاع أسعار النفط في 1973-1974، وأفرغ هذه الفوائض وحولها من أوروبا واليابان إلى الخليج العربي ومنه إلى الولايات المتحدة. فإذ بأوبيك تحتل موقع أفضل نظافة (Vacuum Cleaner) لكل هذه الفوائض، وأصبحت الولايات المتحدة أكثر المنتفعين من ارتفاع أسعار النفط.

ويحكى أن الأوروبيين طلبوا من الرئيس أيزنهاور Eisenhower ألف قطار ضمن مشروع مارشال، فصادق عليه، إلا أن مستشاره الأمني George Cennon طلب منه إرسال شاحنات بدل قطارات، فاستغرب أيزنهاور، فأعلمه كانون أن القطارات يسيرها الفحم الحجري بينما الشاحنات تحتاج إلى نفط، ونحن نسيطر على النفط ولا نسيطر على الفحم.

المغزى لهذا السرد هو أن النفط كان ولا يزال عاملاً استراتيجياً فاعلاً ومحدداً لعلاقة الولايات المتحدة بمنطقتنا وباستعدادها للتدخل عسكرياً إذا اقتضى الأمر للحفاظ على مصالحها. إن الإستراتيجية الأمريكية تعتبر منطقة النفط العربي جزءاً من مصالحها الحيوية Existential Interest، ولهذا بينت إستراتيجيتها على موقع محتكر للقرار النفطي بوجهيه السلعي والمالي.

لو أنتجت العراق البطاطا لما كان هناك حرب خليج أولى ولا ثانية، ولولا النفط وحاجة أوروبا والغرب له واستعمال أميركا لحق الفيتو عليه، لما تمكنت إسرائيل من احتلال أراض عربية واستدام احتلالها.

وللنفط مترئبات أخرى تتضافر جميعها كمعوقات للتنمية العربية، وللاستقلال القرار العربي وتفعل وتعميق التنمية، أود هنا وبإيجاز شديد أن أعرض بعض التشوهات الأساسية للنفط على الاقتصاد العربي والمجتمعات العربية.

**ظاهرة المرض الهولندي كانت مالية، أما المرض العربي:**

- أولاً: المرض العربي هو أكثر استفحلاً وأكثر خطورة من المرض الهولندي، وتجسم بجملة من المعوقات والإشكاليات:
- أ. أخفق التحول الديمقراطي في المنطقة عكس العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهذه الظاهرة أساساً ترتبط بـ No Taxation, No Representation،
- ب. حمت الحكام من محاسبة الشعب لهم.
- ت. أعطت قدراً هائلاً من المال والتمويل لإشادة مؤسسات أمنية كبيرة وفاعلة.
- ث. مكنت الحكام من شراء سكوت الجماهير بحيث يقدم لهم الحكام " الخدمات والمساعدات والمعونات شرط سكوتكم وعدم مشاركتكم السياسية. Authoritarian Bargain

ثانياً: وطدت دعائم الاقتصاد الريعي على حساب الاقتصاد الإنتاجي وتجلت هذا التحول عبر مجموعة العوامل:

- أ. مغالات في ارتفاع أسعار صرف عملات الدول المصدرة للنفط على الدولار. فكان أن ضرب الإنتاج الوطني والصناعات غير النفطية، وأدى إلى ارتفاع الاستيراد، بحيث أن معدل الاستيراد للفرد في الدول العربية النفطية هو أعلى معدل في العالم
- ب. فصمت العلاقة بين الدخل والجهد، فالمدخول يحدد بالقرب من السلطان.
- ت. فصمت العلاقة بين الاستهلاك والإنتاج والمدخول، ووطدت أنماط الاستهلاك التظاهري والتفاخري.
- ث. لم يتوقف هذا على الاستهلاك التظاهري بل تعداه إلى الاستثمار التظاهري، مطارات قريبة من بعضها البعض وسباق على أعلى برج.
- ج. تضخم البيروقراطية والعمالة الوهمية.
- ح. استيراد التكنولوجيا بدل اقتباسها وتوطينها وتدجينها.
- خ. اعتماد مفرط على العمالة الخارجية وإقصاء وتقاعس العمالة الوطنية وتفضيل الأجنبي على العربي.
- د. استفحال الفساد وارتباطه كنسبة وانحيازه نحو المشاريع الكبيرة ذات العمولات الباهظة.
- ذ. السعي إلى الربح والانحراف عن الوظائف الإنتاجية والسلالم الإنتاجية، شوهدت أسواق العمل.
- ر. حولت الاستثمار من المشاريع المنتجة إلى المشاريع المريحة.

ثالثاً: عرّضت المصالح العربية للإملاءات الأجنبية والأطماع الأجنبية.

- رابعاً: خلقت أجواء تنافسية قطرية، ولم تشجع العمل العربي المشترك، وفضلت المصالح القطرية على المصالح القومية. وشكلت الفوائض بدلاً عن العمل العربي المشترك، وربطت مصالح المصدرين العرب بالمستوردين الأجانب.
- خامساً: لم تنحصر هذه التشوهات في الدول العربية المصدرة للنفط بل تعدتها إلى الدول العربية غير المصدرة للنفط، بحيث أصبحت نفطية بدون نفط. مثالا على ذلك، الربح من الاستثمار في الأبنية في الأردن، والأنماط الاستهلاكية للعمالة الوافدة المصرية.

سادساً: هنالك علاقة سببية بين الثروة والنفوذ إلا عند العرب. لم تستطع الدول العربية من استعمال ثروتها لدعم حقوقها ومصالحها؛ فالنفط كان بالإمكان استعماله كسلاح انترنشيوني لخدمة المصالح والحقوق العربية. لهذا شروطه أولها

القرار السياسي الذي غاب أو غيب والتشديد على أن النفط مورد اقتصادي وليس له أي دور سياسي أو استراتيجي.

سابعاً: نقلت مراكز النفوذ والقرار والقيادة من بغداد ودمشق والقاهرة إلى الرياض والدوحة وأبو ظبي، وهي أكثر تبعية ورجعية عن غيرها.

ثامناً: خلق النفط جملة من المقولات والمقاريات الخاطئة:

أ. تكاثر المال بدل تكثيف رأس المال الإنتاجي (بشراً أو تقانة).

ب. المال يشترى التنمية.

ت. القطاع الخاص طفيلي مرهون بقربه من الحكام (ففي مصر 90% من الربح، 60% من المدخول، و فقط 6% من العمالة يمثل هذا القطاع).

ث. تغيير منظومة القيم، فالإنسان يقدر بحجم الفيلا وليس بالمواسفات القديمة المستمدة من الشرف والنبل والخدمة العامة.

### الاحتلال والاحلالات والتبعية:

لو أنتج العرب البطاطا بدل النفط لما كان احتلال لأرضهم ولا إملءات عليهم، ولكن بالرغم من هذا كله، فإن الاحتلال مهما كانت تبريراته، فإنه يبقى عاملاً أساسياً في عرقلة التنمية العربية ولجمها وتشويهها.

يمثل الاحتلال غير المشروع للأراضي العربية أحد أكبر العقبات استشرافاً كمهدد ومعرقل ومشوه لمسيرة التنمية والتقدم في المنطقة. زمنياً حيث انه لا يزال مستمراً لعدة عقود، وتنبؤياً يؤثر مباشرة على جميع جوانب التنمية، وأمن الناس، وتتعدى التكلفة الإنسانية للاحتلال الكثير من أرواح البشر، وفقدان الأرزاق. فإذا كانت التنمية عملية توسيع خيارات الإنسان، وإذا كانت تعني أن المواطنين يمكنهم تقرير مصيرهم، وإذا كانت تعني التمتع الكامل بالحقوق الإنسانية، فإنه يمكن القول أن ما من أمر يقضي على تلك الرؤية النبيلة للتنمية أكثر من إخضاع الناس للاحتلال الأجنبي والوصاية الأجنبية.

فالاحتلال يعوق قدرة الناس على النمو/ فمياهم مصادرة وأراضيهم مسلوية وحرية تنقلهم محدودة وقدرتهم على إدارة اقتصادهم مشلولة، وتشكل هذه القيود انتهاكاً لقدرتهم على بناء دولة مستقلة وأمنة. كما أن توسيع المستوطنات غير الشرعية وتكرار استخدام القوة المفرطة وحرمانهم من أبسط حقوق الإنسان قوّض قدرتهم على التنمية الإنسانية. كما استوجب ويزرر توظيف كم هائل من المقدرات نحو الأسلحة والأمن، حُرْم من خلالها بقية القطاعات من التمويل الكافي. فهو الآن، سبب وذريعة تشويه برامج التنمية وإرباك الأولويات الوطنية، وإعاقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أضر الاضطراب السياسي والنزاعات العسكرية، والعقوبات والحصار باقتصادات عديدة في المنطقة، كما أدى إلى انخفاض الإنتاجية، عدم الاستقرار واضمحلال الاستثمار وارتفاع المديونية المرهقة.

لا مفر من الاستنتاج ختاماً، أن العرب لم يتمكنوا من الإفادة العميقة إلا جزئياً من ثروتهم النفطية الثمينة، ولم يتمكنوا من جعلها تسهم إلى مدى قدرتها الاحتمالية بعملية التنمية القطرية والقومية وفي عملية التجدد الحضاري. لا بل على العكس، فقد كانت النتائج السلبية لهذه الثروة هي الصفة الطاغية، بل دفع العرب تكاليفاً باهظاً استولدتها هذه الثروة وتبذيرها.

ختاماً، إذ نرى في التدخل المدمر للعامل الخارجي في الشأن العربي بمختلف جوانبه مؤشراً بالغ الأهمية على ما نراه من قصور إنمائي، فإننا في الوقت نفسه نشهد استمرار فعل هذا العامل، بحيث يستمر في التدخل والتدمير: انه فعلاً مؤشراً

بالغ الأهمية على ما نراه من قصور إنمائي، فأنا في الوقت نفسه نشهد استمرار فعل هذا العامل بحيث يستمر في التدخل والتدمير: انه فعلاً مؤشراً على القصور القائم وسبب لاستمرار هذا القصور، لا ويل تفاقمه عبر التغلغل الأكثر اتساعاً والأبعد أثراً والأشد قدرة على تثبيت تبعية العرب للغرب في شتى أوجه الحياة العربية - دولة ومجتمعاً واقتصاداً وثقافة.

إن التشديد على أهمية عامل النفط لا يلغي أهميات أسباب وعوامل أخرى ارتبطت بالقصور التنموي وكون التنمية العربية عسيرة . ومن أهم العوامل الأخرى، غياب المنظور القومي والنموذج التنموي الوطني والذاتي.

### المنظور التنموي والنموذج المعتمد: الأسباب المفهومية

نركز هنا على مسؤولية عدم امتلاك المعنيين مباشرة بإطلاق الجهد التنموي في مختلف نشاطاتهم، ومواقفتهم لفكر ومنظور تنموي سليم وواضح، ولنموذج نظري ينبثق عنه نسق اجتماعي اقتصادي يوفر إطاراً أو مناخاً مؤاتياً للجهد التنموي.

أن البلبلة والسطحية وعدم الإصالة في المفهوم والنسق معاً التي عانى كل من التطور والتخطيط والجهد التنموي منها، أدت مجتمعة إلى أعاقه وتشويه صياغة نظام أولويات أمثل بين مختلف أهداف التنمية ونمط أمثل لتخصيص الجهود والموارد التنموية، وتصميم أمثل لآليات النشاط الاقتصادي، يفسح بتميز في مجال الاستفادة من قدرات القطاع العام حيث تكون لهذا الأخير ميزة نسبية ويكون نشاطه مبرراً وضرورياً.

العلّة الأساسية أن الفكر العربي الاقتصادي والاجتماعي في معظمه لم يقدّم إسهاماً أصيلاً وأحياناً في بلورة فكر ومنظور ونموذج ونسق بتتموية ينبثق كل منها عن التراث والمصالح والحاجات والحقوق العربية، ويعكس كل منها قدراً من الأصالة والإبداع في مجاله.

لم يقدم الاقتصاديون العرب إسهاماً فكرياً في التكوين النظري في الفكر الإنمائي ليقدموا رؤى ونماذج أكثر ملائمة لهويتهم ولخصوصيات أوطانهم ومجتمعاتهم وحقوقهم وأهدافهم المستقبلية، ونضيف أن البلبلة والسطحية أدت معاً إلى العجز عن الوعي الكافي والوفاي بالمخاطر التي ترتبت على التنمية التي تتبثق من فكر ومنظور ونموذج ونسق مستوحاة كلياً من الخارج.